

## أبعاد البلاغة التداولية - دراسة في الأساليب والسياق -

Dimensions of deliberative rhetoric  
- a study of methods and context -

الطالبة الباحثة: غالي فاطيمة/ جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ghalifatima678@gmail.com

أ.د. بن يشو جيلالي/ جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

dj-benichou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/31 تاريخ القبول: 2019/10/29 تاريخ النشر: 2019/12/31

**ملخص:** تعدّ الدراسات البلاغية من أهمّ الدراسات التي تعني بكيفية توظيف المتكلم للمستويات اللغوية المتنوعة في سياقات معينة، أين أنتجت البلاغة العربية وهي في أوجّ ازدهارها مجموعة من الأفكار والمقولات التي استطاعت إلى حدّ بعيد التحكم في العملية التواصلية، وكان من أهمّ المقولات التي أطرت شروط الكلام البليغ " لكل مقام مقال". يهدف هذا المقال إلى دراسة العلاقة بين البلاغة والتداولية من خلال:

- السياق ومقتضى الحال.

- سياق القول والأغراض البلاغية،

- موقف البلاغين العرب للسياق اللغوي.

إنّ المستقرئ والباحث في التراث العربي يجد أنّ البلاغة العربية تحتوي على محطات ذات أهمية تساهم في التحليل التداولي، إذ كانت تضم آراء ونظريات البلاغين العرب أمثال عبد القادر الجرجاني، الجاحظ، أبو يعقوب السكاكي وغيرهم. كلمات مفتاحية: التراث، البلاغة، التداولية، السياق.

**Abstract:**

The rhetorical studies are one of the most important studies that take care of how the speaker uses the various linguistic levels in certain contexts. For each maqam of an article "

This article aims to study the relationship among rhetoric and deliberative through:

- context and ' as appropriate;

- context and rhetorical purposes;

- The position of the two Arab authors for the language context.

The extrapolator and researcher in the arab heritage find that Arabic rhetoric contains stations of importance contribute to the deliberative analysis, as it included the views and theories of Arab rhetorics such as Abdul Qader Jirjani, Al-Jahez, Abu Yaqoub Sakaki and others

**Keywords:** heritage, rhetoric, deliberative, context.

المؤلف المرسل: غالي فاطيمة / ghalifatima678@gmail.com

مقدمة:

أنتجت البلاغة العربية في أوجّ ازدهارها مجموعة من الأفكار، والمقولات استطاعت إلى حد بعيد التحكم في العملية التواصلية، كان من أهمّها تلك التي أطرت شروط الكلام البليغ؛ وأوصت بأنّ " لكلّ مقام مقال". إنّ المتفحص لمدوّنات التراث البلاغيّ العربيّ، يكشف لنا بعمق عن أيّ حدّ بلغ الاهتمام بهذه الفكرة خاصة ضمن علم المعاني باعتباره المقام الذي يقال فيه الكلام، والمجال الذي يلقي عنايته حول أحوال وظروف المتخاطبين<sup>1</sup>. على أساس أنّه العلم الذي "يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال"<sup>2</sup>.

من اللافت للنظر أنّ مقولة " لكلّ مقام مقال " أو لكلّ كلمة مع صاحبها مقام، و"مطابقة مقتضى الحال" هي: من جوامع الكلم التي وقعوا عليها، والتي صادقا على مقارنة ودراسة المعنى لا في العربية الفصحى فحسب بل على كلّ اللغات<sup>3</sup> باعتبار أنّ أيّ محاولة للوصول إلى المعنى الدلالي الكائن وراء أي صياغة لغوية؛ لا يتأتى إلا بمراعاة الظروف

التي تحف بعملية التلغظ، وعليه فإنّ عملية تحليل الوظائف اللغوية وفق المستويات الصرفية والصوتية والنحوية والمعجمية ليست خليقة - وحدها - للوصول إلى المعنى المراد (القصد)، بل تتطلب الوقوف والإمام بالعنصر الاجتماعي المؤطر للعملية التواصلية برمتها والمتمثل في المقام.<sup>4</sup>

جمعت مقولة "لكلّ مقام مقال" في طياتها قدرا تداوليا لا يستهان به، ذلك أنّ التداولية تهتم بذلك الخيط العلائقي الذي يجمع بنية النصّ بعناصر الموقف التواصلية الذي يطلق عليه سياق النصّ،<sup>5</sup> أي أنّ نظرتها الأساسية تتمحور في الصلة التي تجمع بين النصّ والعناصر الخارجية على بنيتها الداخلية، و المتمثل عموما في المقام أو سياق النصّ، و"يأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة مقتضى الحال، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكلّ مقام مقال".<sup>6</sup> فالبعد التداولي في هذه المقولة يظهر من خلال سعي البليغ إلى توجيهه يضمن فيه مقاصده للمخاطب (سواء كان ذلك شفها أم كتابيا) إلى المخاطب (المتلقي)، في مقام معين؛ فنجده يوجه نظره وتركيزه من أجل سبيل البحث عن الكلمات، والعبارات المناسبة التي تتلاءم مع المقام، سعيا منه لتحقيق أهدافه وتبليغ مقاصده، فعلى المتكلم أثناء تعبيره عن قصده مراعاة قرائن الأحوال، ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول.

واللافت للانتباه - والحال هذه - أنّ الموقف والمقام هما اللذان يحكمان على البلاغة والبيان من عدمهما وفقا لما يقتضيانه من أقوال.<sup>7</sup> إذ لا تتأتى صفة البلاغة في الكلام إلا إذا كان هذا الأخير مطابقا لمقتضى الحال، وهذا ما نجده ماثلاً في ثنايا الدرس التداولي المعاصر وبالضبط ضمن مبدأ العلاقة الذي طرحه "غرايس" وأدرجه ضمن أربعة مسلمات أخرى تشكل جلّها مبدأ التعاون، ويقوم مبدأ المناسبة هذا على إقامة كلام مناسب لسياق الحال.<sup>8</sup>

لا مندوحة القول أنّ المقام ركن ركين في الدرس التداولي المعاصر، إذ لا يمكن تجاوزه في أيّ مقارنة لغوية باحثة عن المقاصد والأغراض، وعليه نال سياق القول بدراسات كثيفة من لدن الباحثين التداوليين، الأمر الذي جعل منه يأخذ طابع التمهيد وتعدد المستويات ومن هذه المستويات:<sup>9</sup>

- السياق الظرفي: والمتمثل في الظروف الفيزيائية المباشرة للمشاركين في العملية التواصلية مثل (المكان، الزمن، وطبيعة التواصل).

- سياق الموقف: والمتمثل في الظروف الثقافية للخطاب.

- سياق التفاعل: ويتمثل في أشكال الخطابات ونظام الإشارات المصاحبة (مناسبات الكلام، والحركات...)

- السياق الافتراضي: ويرمز إلى مجموع القناعات والقيم المشتركة بين الباث والمتلقي.

وقد تباينت آراء البلاغيين العرب في نظرهم لفكرة المقام، فنجد ابن المقفع (145) هـ تحدّث عنها - فكرة المقام -؛ حين سئل عن معنى البلاغة فقال: "البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعرا... قال إذا أعطيت كل مقام حق، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فتك من رضا الحاسد والعدو".<sup>10</sup>

إنّ نظرة متفحصة، واعية اتجاه النصّ الذي أورده الجاحظ على لسان ابن المقفع؛ تفضي بنا إلى الوقوف على العناصر الأساسية في النظرية التداولية المعاصرة، حيث تمكن هذا الأخير ( ابن المقفع) بفضل تصوره للبلاغة - وتوصياته- أن ينقل اللغة نقلة نوعية من مجالها الصوري إلى مجالها التداولي الاستعمالي المحكوم بجرمكية المقام وتغيراته،<sup>11</sup> وغيرها مما يظهر من خلال الموقف الكلامي الفعلي الذي يتصل في سياق الحال والسامع.

ومن أهمّ البلاغيين العرب الذين تحدثوا عن فكرة المقام؛ نجد الجاحظ (ت 225هـ) حيث "تمكن بمنهجية عقلانية ناضجة من تمثيل آراء السابقين من علماء الشعر وتجريدها وصهرها ضمن نظرية متماسكة هي نظرية المقامات التي تمثل مسلكا من أبرز المسالك إلى اكتشاف خصائص نظريته الأدبية والجمالية بشكل عام".<sup>12</sup> فالجاحظ يوصي البليغ باستثمار فكرة "لكل مقام مقال"، فإذا كان ( البليغ ) في إطار عملية تواصلية تجمع مع أهل الكلام ( المتكلمين )؛ فلا بد من انتقاء ألفاظ خاصة بأهل الكلام، إذ إنّ للمتكلمين أوضاعا وألفاظا.

بناء على ما تقدم فإنّ المتمعن لمبدأ "مقتضى الحال" في مرحلة الجمود التي مثلها السكاكي وأتباعه نجدها لقيت اهتماما كبيرا، لدرجة أنّها أصبحت من الأساليب التي تقوم عليها البلاغة، يقول السكاكي: "وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال".<sup>13</sup> كما مثلت فكرة مقتضى الحال - في هذه المرحلة - حجر الأساس وجوهر علم المعاني حيث عرفه القزويني بأنّه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال".<sup>14</sup>

ما يمكن ملاحظته خلال هذا الطواف الوجيز؛ أنّ المقام يلعب دورا جوهريا ومحوريا في اعتماد استراتيجية (تداولية) دون أخرى، فكلما تغير المقام وحيثياته تغير المقتضى واستراتيجيته. والبليغ المتمكن هو من وفق في إحراز توفيق وتلاءم بين كلامه (سواء كان شعرا أو نثرا) وبين المقام الذي - كما ذكرنا- أنه يفرض سلخته المباشرة على الاختيار والانتقاء الاستراتيجي المغذي للأقوال والخطابات.

### 1- سياق القول والأغراض البلاغية:

يحظى سياق القول مرتبة مهمة في الدراسات البلاغية العربية، وقد تجلّى ذلك بوضوح في تلك الإسهامات التنظيرية التي ربطت الغرض البلاغي بالمقام، وقرنته به حين خروجه عن معناه الأصلي الذي جسد إلى معان ومقاصد أخرى لم تكن له في الأصل. إذ إنّ "معرفة المعاني الأصلية لكل أسلوب، وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السياق".<sup>15</sup>

لامندوحة أنّ التصور الإدراكي - الذي اختص به البلاغيون العرب - لمركزية السياق ومعرفة دوره الجوهري في عملية الوصول إلى المقاصد الكامنة وراء الصياغات اللغوية؛ نابع من فكرة أساسية مؤداها: أنّ الاعتماد على الصيغة اللغوية وحدها (بإقصاء السياق والأحوال التي أنتجت فيها هذه الصياغة) في أي عملية باحثة عن المعنى من طرف المتلقي، ليس كفيلا بإعطاء المتلقي الإمكانيات المناسبة التي تساعد في الوصول إلى الإدراك السليم والتأويل الصحيح لما تلفظ به لأنّه "يلاحظ في كثير من الأحوال أنّ معنى جمل اللغات الطبيعية، إذا رعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فيما تدل عليه صيغتها الصورية من استفهام وأمر ونهي ونداء إلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل. ويعني هذا بالنسبة للوصف اللغوي، أنّ التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعدّرا إذا اكتفى فيه بمعلومات الصيغة وحدها".<sup>16</sup>

لن نبالغ إذا ما قلنا؛ أنه ثمة بعض الأبعاد والمفاهيم التداولية التي يمكن للباحث المتفحص أن يلتبسها وهو يتعامل مع عملية انتقال الأغراض من معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تفهم بمعرفة القرائن والأحوال.

## 1-1 - سياق القول والاستفهام :

تظهر منزلة الاستفهام في دلالاته السياقية وقت خروجه عن معانيه الأصلية إلى معانٍ أخرى ويعرف بأنه: "طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، بإحدى أدواته 17"18، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>19</sup> ما نلاحظه من فعل كلامي في الملفوظ الاستفهامي أنه وسيلة من الوسائل اللغوية لمعرفة ما يجول بخاطر المخاطب، وفهم كل ما يتعلق بحديثات السياق من ظروف، ومقامات لأن وظيفة الاستفهام لا تتوقف عند إجراء الفهم فحسب، بل تتعداه إلى بناء قاعدة حوارية تواصلية بين المستفهم، والمستفهم عن طريق أسئلة، وأجوبة حسب ما يقتضيه السياق، أو ما يتطلبه.

لقد اعتبر البلاغيون العرب أدوات الاستفهام قد تستخدم لغير ما وضعت عليه في الأصل للدلالة على معانٍ أخرى تتماشى مع ما يناسب المقام، وحيثياته، يقول "الخطيب القزويني": "...ثم هذه الألفاظ (ألفاظ الاستفهام) كثيراً ما تستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام"<sup>20</sup>. وفي هذا دليل صريح على صلة معاني الأقوال بالسياق الذي وردت فيه.

أجاد العلماء قديماً دراسة الاستفهام، والألفاظ الموضوعية له، ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل توغلوا في تحليل تلك الألفاظ، والمواضع التي يستعمل فيها كل لفظ، ودراساتها؛ مراعين في ذلك المقامات المختلفة التي ترد فيها وضعية المتكلم، والسامع، وغاية كليهما؛ فكانت دراساتهم ذات منحنى تداولي، ورؤية تحليلية دقيقة سابقة لعصرها.

قد عوّل الباحث "أحمد قاسم" على أنّ "الشيوطي" وصل بدلالات الاستفهام التحويلية إلى اثنين وثلاثين دلالة جامعاً بذلك ما ذكره العلماء قبله "<sup>21</sup>، وإن دلّ على شيء فإنما يدلّ على الاهتمام الفائق الذي أبداه الدرس العربي قديماً لدراسة الصيغة الأصل، أو الفعل الكلامي المباشر بالمفهوم الحديث، وما ينتج عنها من أفعال كلامية مباشرة (صيغ مجازية فرعية) تفهم من سياق الحال، وقرائن الأحوال؛ وما يعزّز قولنا ما ذهب إليه "القزويني" حينما أردف الكلام ببعض المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، وتفهم من سياق الكلام كالإنكار، والتّهكم، والتعجب، والأمر والتوبيخ، والوعيد، والتّمني... مستشهداً في كلّ معنى من هذه المعاني بآيات من (الذّكر الحكيم).<sup>22</sup>

في حين نجد "عبد القاهر الجرجاني" يلقي بنظره، ويبلور فكره الثاقب على أسلوب الاستفهام، وخروجه إلى أغراض مقامية ناجمة من إرادة المتكلم، وقصده، ومن المعاني التي يذكرها: (التقرير)، وهو حمل المخاطب على الإقرار، ويشترط فيه أن يلي همزة الاستفهام المقرّر به كقولك: "أفعلت؟" إذا أردت أن تقرّره بأنّ الفعل كان منه، وقولك: "أأنت فعلت؟" إذا أردت أن تقرّره بأنّ الفاعل 23؛ ومن الشواهد التي استند عليها "الجرجاني" قوله - عز وجل -: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>24</sup> يقول "عبد القاهر الجرجاني": "لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: "أأنت فعلت هذا؟" وقال عليه السلام ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾<sup>25</sup> ولو كان التقدير بالفعل لكان الجواب: فعلت، أو لم أفعل<sup>26</sup>؛ أمّا على مستوى التصنيف فإنّ الاستفهام يصنّف ضمن التوجيهات: "فالوظيفة التداولية مثل دلالتها على التّضامن، والتّقريب بين طرفي الخطاب، فإنّها تصنّف على أنّها خطابات توجيهية إذ يكفي كونها الحافز للمرسل إليه للتلفظ بخطابه"<sup>27</sup>، فينبغي أن

يتسع أيضا ليشمل الأفعال الكلامية الدالة عليه، كالسؤال، والاستفهام والاستعلام...<sup>28</sup> لأن الغرض الإنجازي أساس التأثير في المتكلم ليفعل شيئا، أو يخبرنا عنه، وبهذا تتمكن من توجيه المخاطب، والمخاطب في آن واحد، وكذلك إذا كان شرط الإخلاص مشتركا بين السائل والمسؤول؛ تكون الأمانة (الرسالة) موسومة بالصدق، وموصوفة على مستواها التداولي بالتقارب، والتحاور بين المتكلمين، والمخاطبين

### 1-2-سياق الأمر:

يعتبر الأمر من الأساليب التي تخرج عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى فرعية، بحسب ما يقتضيه السياق، ويناسب المقام الذي يعرف عادة بأنه: "استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه"،<sup>29</sup> أي من الأعلى منزلة إلى الأدنى منزلة، والأمر عند العرب إذا لم يفعله المأمور سمي المأمور به عاصيا، ويكون عاملا بلفظ "افعل"، أو بلفظ "ليفعل"،<sup>30</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا﴾<sup>31</sup>؛ ويذهب العلماء إلى أن الأمر ينبغي أن يتحقق على الفور، يقول "السكّاكي": "الأمر: حقه الفور، لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر الفهم، عند الأمر شيء يعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع، وإرادة التراضي"<sup>32</sup> لأنّ حملته الدلالية توجب تنفيذ المطلوب على عجل وذلك لأنّ الله حينما يطالب عباده بالقيام بشيء ما يستوجب على هذا الأخير الامتثال لطاعة الله دون أيّ تردد وإلا نال الجزاء (العقاب)،<sup>33</sup> وفي هذا المعنى تأكيد صريح على تحقيق الأمر على عجل فلا يحقّ للمأمور أن يسترخي، ويماطل في تنفيذ ما أمر به، فمثلا عندما يقول الأستاذ لتلميذه: "انفض، واقرا ما في السبورة"، حتما سيطيعه، ويقوم بالقراءة على الفور، ومن هنا يتحوّل الأمر من مجرد ملفوظ إلى عمل يتحقق، وينجز في الواقع.

من بين الومضات التداولية التي نلفيها تفرض نفسها بقوة في استعمال أسلوب الأمر؛ مفهوم الكفاءة التداولية (القدرة التواصلية) واللغوية بشكل عام. فإذا كانت أسماء فعل الأمر من بين الصيغ المحددة لغرض الأمر؛ فلا بد من معرفة أنّ المرسل - وهو في صدد استعماله لهذه الأسماء - يعتمد على كفاءة المرسل إليه اللغوية والتداولية،<sup>34</sup> بحكم أنّ هذا الأخير يدرك تمام الإدراك دلالة هذه الأسماء. إنّ العلماء قديما اعتبروا أنّ للأمر قوة إنجازية تتحقق بمجرد التلقظ به، وتنفيذه في الواقع، وهذا ما أكدّه "أوستين" من خلال محاضراته المعنونة بـ "Quand Dire C'est Faire" التي من خلالها ميّز بين ما سماه بالجملة الوصفية، وهي الجملة التي تصف حدثا ما دون أن تُحقق فعلا في الواقع، وبين الجملة الإنجازية<sup>35</sup>؛ أي أنّ الجملة لا بد أن تحتوي على فعل إنجازي كالجمل الأمرية، والاستفهامية بحيث يقع الفعل بمجرد التلقظ بالجملة؛ إلاّ أنّه قد يخرج عن المعنى الأصلي إلى معانٍ، ومقاصد تفهم، وأخرى تفهم من خلال القرائن، والأحوال أي: "تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام".<sup>36</sup>

قد يخرج أسلوب الأمر عن أصله ليحيل على مقاصد أخرى كالتمني، والالتماس، والإرشاد والتسوية، والتهديد...<sup>37</sup> يقول "الخطيب" قائلا: "...وصيغة الأمر قد تستعمل في غير طلب الفعل، بحسب مناسبة المقام كالإباحة، والتهديد، والإهانة..."<sup>38</sup> وبهذا استعلائية الصيغة ما هي إلاّ مطية لتحقيق قصدية يريد بها الأمر من المأمور؛ فالقوة الإنجازية لصيغة الأمر تظهر بمجرد التلقظ به مادام المتكلم حريصا كلّ الحرص على بعث رسالة توجيهية إلى المخاطب؛ ندرج الأمر ضمن نمط الإنجازات بلغة "أوستين".<sup>39</sup>

هكذا نكون مدعويين إلى القول: "أنّ تلك الصيغ غير جديرة بتحديد غرض الأمر في العبارات، والأقوال، وتمييزه عن باقي الأغراض الأخرى". فليست المسألة لغوية قطّ، بل لغوية تداولية، إذ ليس الوضع اللغوي المعيار الأوحده، بل لا بدّ

أن تستكفنه مرتبة المرسل لأنها تحوّل دلالة الصياغة من الأمر إلى غير ذلك".<sup>40</sup> أي أنّ غرض الأمر لا يوحى دائما بالوجوب في التداول الخطابي، إذ لا بدّ أن تتماشى الصيغة بحكم الأمر (المرسل)، وهكذا ندرك مدى تدخل عناصر خارجة عن اللغة في مساعدة تحديد الغرض الإنجازي المتضمن في القول؛ ولم يقتصر على الجمل الوصفية، الإنجازية فحسب؛ بل امتدّ إلى مفهوم الكفاءة التداولية، واللغوية امتدادا عاما، إذ لا بدّ أن يكون المرسل على دراية ضمن تطرّقه لتلك الأسماء، فيستعين بكفاءة المرسل إليه اللغوية والتداولية شرط أن تكون أسماء فعل الأمر مثلا، من بين الصيغ المحددة لغرض الأمر،<sup>41</sup> بحكم أن يكون الأخير على إطلاع تامّ بدلالة هذه الأسماء. وحاصل الكلام أنّ الأغراض البلاغية للاستفهام، والأمر، وغيرها من الأساليب، والصيغ تتحدّد بحسب تعدّد السياقات الذي ترد فيه. كما أتنا من خلال هذه العتبات المنهجية، الموجزة يجدر القول: أنه لا يمكن دراسة الأغراض الفرعية إلاّ بالوقوف على سياقاتها اللفظية، الحالية لأنّ السياق هو الذي يحتمّ على المتكلّم اجتناب اللغة الفاعلة، الفعلية ذات الحمولة الإنجازية من حيث الاستعمال.

## 2- موقف البلاغيين العرب للسياق اللغوي:

تنبه القدماء عامة والبلاغيون العرب خاصة؛ إلى السياق اللغوي، واعتبروه مسلكا من بين المسالك المؤدية إلى فهم المعنى المراد (القصديّة) الناتجة إثر استعمال التراكيب اللغوية،<sup>42</sup> فإذا كان المقام يعني بالملابسات الخارجة عن نطاق اللغة من مكان وزمان وظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية... إلخ؛ فإنّ المراد بالسياق اللغوي هو "المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة أو في الجملة".<sup>43</sup>

وما يعزز قولنا ما أشار إليه الجاحظ في مواضع عدة من كتبه على إعطاء أهمية للسياق اللغوي، عندما شدّد على ضرورة مراعاة نزول الكلمة في موطئها الدقيق للمحافظة على شروط التعبير الفصيح لهدف تحقيق الانسجام والتآلف بين الكلمات المستخدمة في أي نشاط كلامي؛ فالشاعر يجد نفسه ملزما إذا وجد " اللفظة لم تقع موقعها ولم تصر إلى قرارها، والقافية لم تحل في مركزها ولم تتصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها نافرة من موضعها".<sup>44</sup> أي أنّ قيمة الكلمة تستمد من حسن موقعها (مكانها - موضعها) وعلاقتها بالكلمات المجاورة لها.

الجميل في الطرح الذي بين أيدينا، والذي اختصت به البلاغة العربية في تعاملها مع اللغة؛ يفضي بالباحث المتفحص إلى أن يستخلص نقطتين أساسيتين:

- الأولى: امتداد فكرة "لكل مقام مقال لتشمل السياق اللغوي (التركيبي)؛
- الثانية: ارتكاز البلاغة العربية على فكرة جوهرية مفادها: أنّ الفهم الصحيح للنصوص والخطابات؛ لا يتم بأخذ اللفظة المفردة معزولة عن سياقها اللغوي الذي وردت فيه، بالنظر إليه واعتباره أولوية لا يجب التغاضي عنها في أيّ عملية باحثة عن المعنى المراد (القصديّة)، "فليست مفردات العبارة اللغوية الواردة في سياق واحد كيانات منفصلة، يستقل كل منها بذاته، وإنما يرتبط جميعا برباط وثيق، ومن هنا كان السياق دوره الفعال في إعطاء الكلمة المعينة من الدلالات ما ليس لها في ذاتها مجردة عن أي سياق".<sup>45</sup>

خاتمة:

نستطيع القول في نهاية هذا الطّواف المختصر بأنه لا مجال للشك بوجود تقاطع تنظيريّ إجرائيا بين الدرس البلاغي العربي والدرس التداولي المعاصر، فكلاهما يتجهان في عملية إدراك المقاصد إلى استثمار عناصر السياق اللغوي الذي هو مجموعة الكلمات الأخرى المستعملة في نفس العبارة أو الجملة.  
لا يسعنا إلا أن نقول بأن:

- الأساليب الإنشائية عند العرب شكلت الحجر الأساس في الدراسات الأصولية والنحوية والبلاغية... وجاء تحليلهم لهذه الأساليب دقيقا إلى درجة أن نظرية "أوستين" و"سيرل" لا يمكن أن نعتبرها إلا تابعا لما بحثه العرب في هذا المجال؛
- التماسك النصي مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياقات المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية تشترك وتتظافر مع غيرها من أدوات التماسك النصي لتحقيق النصية؛
- السياق عملية أساسية وركن ركيز في نصية النص.

#### الإحالات:

1. محمد محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وضلال المعنى، ليبيا، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة الفتح، (دط) 1993، ص 118.
2. الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 83
3. ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 2003، ص 372.
4. ينظر: المرجع نفسه: ص 342.
5. ينظر: فضل صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار نوبار، لبنان، بيروت، ط 1، 1996، ص 25.
6. المرجع نفسه: ص 25.
7. دلاش الجيلالي: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، تر: يحياتن، الجزائر بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 41.
8. ينظر: سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، المطبعة العصرية، مصر، ص 73.
9. ينظر: موشلار جاك، روبرول آن: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، لبنان، بيروت، دار الطليعة، 2003، ص 270.

10. La pragmatique en distingue différents types, ou signal plus exactement différents niveau de structurations de contexte
- A- contexte circonstanciel correspond à l'environnement physique immédiat des protagonistes (espace-temps nature et texture de ma communication) ;
- B - le contexte situationnel coïncide avec l'environnement culturel du discours en tant que tel il définit des critères de validité (tel type d'expression, tenue pour « normal » dans une culture, s'avère indue dans une autre il opère comme une matrice de genre en fonction des pratiques qu'il détermine ;
- C- Le contexte international caractérise les formes du discours et des systèmes des signes qu'il accompagne (tours de parole, gestes) ;
- D- le contexte épistémiques (ou présuppositionnel recouvre l'ensemble des croyance et valeur communes au locuteurs ; soit de manière a priori (préconstruit) ,soita postériori (construit) voire Marie Anne Paveau George Elia Sarfati, p 208 209.

11. الجاحظ عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مصر، القاهرة مكتبة خالجي، (دط) 1983، ص 115-116

12. عبد السلام اسماعيل علوي: التلفظ والإيجاز.

13. السكاكي أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، لبنان، بيروت دار الكتب العلمية، ط 2000، ص 95.

14. المصدر نفسه: ص 95
15. القزويني الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع: تح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، بيروت دار الكتب العلمية، ط 1، 1424 هـ، 2003، ص 23.
16. بدوي طبانة: البيان العربي: ص 115
17. أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: دار الثقافة العربية، الرباط، المغرب، ص 93
18. تتمثل أدوات الاستفهام في: الهمزة، هل، متى، أين، أيتان، أنى، أيُّ، كيف، وكم، ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم: ص 418.
19. - ينظر: عبد العزيز أبو سريع ياسين: الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، ص 11
20. سورة البقرة: الآية: 27
21. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: ص 112.
22. حسام أحمد قاسم: تحويلات الطلب ومحددات الدلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب البنيوي الشريف، مصر، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط 1، 2007، ص 117.
23. ينظر: الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة : ص 112.
24. ينظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص 89. وينظر: الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: ص 112.
25. سورة الأنبياء: الآية: 62.
26. سورة الأنبياء: الآية: 63.
27. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: تح: محمد رشيد الرضا، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط 1، 1992، ص 89.
28. عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب: ص 103.
29. ينظر: محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ص 103.
30. الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب: ص 340.
31. أحمد بن فارس: الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 138.
32. سورة الأنعام: الآية : 72.
33. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: ص 117.
34. نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، 1997، ص 71، 75.
35. J.L.Austin :quand dire c'est faire, introduction, traduction, gille lane postface de François récaniti édition du seuil Paris 1970, p87-88.
36. أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم: ص 428.
37. المصدر نفسه: ص 428.
38. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: ص 117.
39. ينظر: سيرفوتي جان: الملفوظية: تر: قاسم المقداد، سوريا، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (ط 1)، 1998، ص 03.
40. الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 342.
41. ينظر: المرجع نفسه: ص 348.
42. ينظر: المرجع نفسه ص 348
43. ينظر: نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ص 205.
44. الجاحظ: البيان والتبيين: ص 138.
45. شفيع السيد: البحث البلاغي عند العرب: ص 170.